الهجرة الريفية بين الانتقال الجغرافي والتحول القيمي
Rural migration between geographical transition and value transformation

محمد ذرذاري
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (الجزائر)،
sociologie09@gmail.com / derderimed@live.fr

تاريخ الاستلام : 2024-04-22؛ تاريخ المراجعة : 2024-06-04 ؛ تاريخ القبول : 2024-06-30

ملخص :

تطرح مسألة الانتقال والحراك الجغرافي كثير من الموضوعات ذات التأثير المباشر على المجال خاصة الحضري وكذا التأثير على الفرد داخل المدينة نتيجة بروز حالة عدم الاندماج التي تسبب خللا بالنسبة للأفراد النازحين إلى المدن مما ينعكس على أفعالهم وسلوكياتهم الاجتماعية، من خلال محاولة بلوغ مرحلة التكيف الحضري داخل المدينة، ناهيك عن إشكالات مرتبطة بموضوع الثقافة الحضرية ومدى الأخذ بأسبابها، بل ضرورة حدوث ذلك داخل المدينة، مما يحيلنا إلى التساؤل حول مدى الأخذ بهذه الثقافة الجديدة من قبل الأفراد خاصة إذا علمنا حجم المشكلات التي تعاني منها المدينة أصلا، والمتمثلة في إشكالات التخطيط الحضري ومعيقات التنمية الحضرية أو ما يمكن أن نسميه بالتنمية المستدامة التي أصبحت موضوعا مهما حين الحديث عن دور المدينة في تحقيق هذا البعد المهم، الذي من خلاله يمكن الحكم عل أدوار المدينة بين تلك الريادية والمشجعة على حياة المدن بالمفهوم الإيجابي حين يتحقق بعد الفاعلية الحضرية وبين البعد السلبي الذي يشير إلى حالة التقهقر وكذا التأزم الحضري وبروز معاني من قبيل الإغتراب والهامشية الحضرية والتي يرجع جزء من تفسير بروزها إلى الانتقال أو الهجرة الريفية وما يرتبط بها من قيم داخل المدينة هذه القيم التي سنتطرق إليها في بعدها النظري من خلال هذه المقال.

الكلمات المفتاحية: المدينة؛ الهجرة الريفية؛ القيم؛ المجال.

Abstract:

The issue of transportation and geographical mobility raises many issues that have a direct impact on the urban sphere, especially the urban area, as well as the impact on the individual within the city as a result of the emergence of a state of integration that causes an imbalance for individuals displaced to cities, which is reflected in their actions and social behaviors, through trying to reach the stage of urban adaptation within the city. Not to mention the problems related to the issue of urban culture and the extent of adoption of its causes, and even the necessity of this happening within the city, which leads us to question the extent of adoption of this new culture by individuals, especially if we know the extent of the problems that the city already suffers from, represented in the problems of urban planning and the obstacles to urban development. Or what we can call sustainable development, which has become an important topic when talking about the role of the city in achieving this important dimension; Through which the roles of the city can be judged between those that are pioneering and encouraging city life in the positive sense when the dimension of urban effectiveness is achieved, and the negative dimension that refers to a state of retreat as well as urban crisis and the emergence of meanings such as alienation and urban marginality, part of the explanation for whose emergence is due to relocation or migration. Ruralism and the values associated with it within the city. These are the values that we will discuss in their theoretical dimension through this article.

Keywords: City; rural migration; values. sphere

I- تمهيد

لطالما ارتبطت قضايا السكن والبيئة والمدينة ككل بموضوع الهجرة الريفية على المجتمعات العربية عموما والجزائر خصوصا، بفعل تأثير الهجرة على السكن والإسكان في الجزائر وأكثر من ذلك طغيان واقع اجتماعي ينم في الكثير من المرات عن فشل على مستوى الواقع المتعلق بالسكن، بسبب الإرث التاريخي الذي شهد سياسات حضرية لم تستطع استيعاب هذا الفشل برغم عديد البرامج الحضرية التي تعاقبت في فترات زمنية مختلفة، هذه الفترات التي لعب فيها البعد السياسي والاقتصادي دورا مهما في تحديد مختلف الاستراتيجيات الحضرية، ناهيك عن الإرث الاستعماري الذي ورثته الجزائر عشية الاستقلال الوطني دون إخفاء الهزات الحضرية والديمغرافية التي ميزت المرحلة الاستعمارية، هذه الهزات التي أفقدت الملامح الحضرية والريفية للفرد الجزائري بغية إفقاده ملامحه الاجتماعية التي كان للبيئة دور في صياغتها وتشكيلها عبر التاريخ القديم للمنطقة، خاصة ما تعلق بالبيئة الريفية التي كانت المجال الأساسي والسمة الغالبة على المجتمع الجزائري قبل دخول المستعمر.

كلها عوامل تاريخية ساهمت في بلورة الواقع الحضري لجزائر ما بعد الاستقلال، خاصة في كيفية التعامل مع هذه المخلفات الحضرية وهذه الشبكة الهائلة من المدن الحضرية التي باتت تحتاج إلى إعادة إعمار إن صح التعبير بعد الفراغ الذي نجم عن ترك المستعمرين لهذه المدن، مما أدى إلى بروز أولى الهزات الحضرية على مستوى المجال الجزائري بفعل الهجرات الحادة نحو المدن لاستغلال هذه الممتلكات والمدن الحضرية، وبالتالي بروز الاختلال مبكرا بين مجالين ومجتمعين أي بين المدينة والريف.

من هنا كانت البدايات الأولى لما يفترض أن يكون تتبع وإعمال المعرفة المتعلقة بالأنثروبولوجية الحضرية لمقاربة موضوع الهجرة الريفية وما تفرزه من انعكاسات على مستوى المجال والإنسان الجزائري بحداثة عهده بالمدينة، فموضوع الهجرة الريفية يعتبر من الموضوعات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية الهامة التي تعنى بطرائق وكيفيات الانتقال سواء كان هذا الانتقال بطريقة إجبارية إبان المرحلة الاستعمارية أو بطريقة اختيارية في مرحلة ما بعد الاستقلال، مع عديد البرامج المتعددة الأوجه والنشاط والتي يأتي على رأسها النشاط الصناعي وكذا الزراعي عن طريق تجسيد مختلف البرامج الصناعية والزراعية وما انجر عنها من حركية اقتصادية أدت بدورها إلى حركية اجتماعية وديمغرافية حين الانتقال الحاد من البوادي والأرياف وكذا القرى إلى المدن والحواضر رغبة في تحسين فرص الارتقاء والرقي الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي.

تسلط هذه الورقة العلمية الضوء على البعد النظري لظاهرة الهجرة أو الانتقال من خلال تتبع مكامن التغير التي عرفتها المدينة جراء هذا الانتقال وما يفرزه من أنماط جديدة داخل المدينة، وبالتالي محاولة الكشف عن واقع البنية الحضرية بكل تمفصلاتها في ظل هذا الحراك الجغرافي، خاصة مصير مختلف القيم في ظل هذا الواقع الذي في بعض الأحيان يفرض قيما جديدة وأنماطا سلوكية وثقافية جديد، إذ أن المهاجر يكون أمام حتمية التكيف والاندماج، ولتحقيق هذه الغاية فإنه ينتهج مجموعة من الاستراتيجيات كآليات للتكيف مع هذا الواقع الجديد، بل حتى أن محاولة الاندماج في بعض الأحيان تتعارض وروح المدينة، خاصة عندما يُعاد إنتاج البنية التقليدية وما تحمله من قيم كشكل من أشكال الاستحضار لتجاوز صعوبات الحياة والعيش داخل المدينة، وبالتالي فإن هذا الإسهام هو محاولة للكشف عن جوانب الهجرة الريفية نحو المدن وما يترتب عن ذلك من آثار تنعكس بطريقة أو بأخرى على شكل المدينة ووظائفها.

I.1- الهجرة الريفية ومعاني الانتقال:

يطرح موضوع الانتقال على المستوى المعرفي العديد من التساؤلات حول تأثير الانتقال أو الهجرة على مجالين وهما المجال الحضري وكذا الريفي وعلى مجتمعين هما مجتمع المدينة ومجتمع الريف، خاصة إذا علمنا حدة هذا الانتقال بعد الاستقلال نتيجة عوامل تتعلق بما ذكرناه سابقا، إضافة إلى رغبة بعض المهاجرين تحسين واقعهم الاجتماعي والمعيشي عن

طريق انتقالهم من الريف إلى المدينة التي في نظرهم تحوي فرص العمل المضمونة الأجر وبالتالي زيادة فرص انتقالهم على مستوى السلم الاجتماعي، ناهيك عن توفر فرص للتمدرس إضافة إلى زيادة فرص حصولهم على مسكن هذه الفرص التي يعتبر البعض منها أساسا في بروز مشكل ستظهر ملامحه في فترات زمنية من تاريخ الجزائر سوف يأتي الحديث عنها، كل ذلك في مقابل عديد خصائص الطرد التي رأى فيها المهاجرون سببا لانتقالهم وهجرتهم إلى المدينة.

فظاهرة الهجرة هي تفاعل بين عوامل الطرد الريفية في مقابل عوامل الجذب الحضرية، خاصة إذا علمنا أن الفترة الاستعمارية جعلت من الريف الجزائري بيئة طاردة بعد إفراغه مجاليا واجتماعيا من خصائصه وعناصره الجاذبة والتي على رأسها الارتباط بالأرض والعمل الفلاحي، مما جعل الفلاح يعيش حالة من الهامش بفعل جهود التضييق عليه وعلى مجاله الريفي، مما فتح المجال واسعا أمام فرصة الهجرة غداة الاستقلال، هجرة بلغت نسبتها على مستوى الوطني في الستينات والسبعينات 2.6 %، أي ما يعادل 1.7 مليون من الريفيين اتجهوا نحو المدينة وتبعا لذلك فقد ارتفعت نسبة التحضر بـ:36% سنة 1966 هذه النسبة التي كانت متوقعة سنة 1986[1]، حيث شهدت كل من الجزائر والمغرب نسقا متزايدا من الهجرة، ففي الجزائر" استحال تقدير حجم النزوح الريفي بسبب الاضطرابات التي سببتها الحرب، فمن البداهة أن الهجرة الريفية كانت خلال سنوات الحرب وما بعدها ضخمة جدا إذ قدرت سنويا ما بين 150000 و170000 شخص خلال فترة 1962-1966"[2]، مما جعل الزيادة الناتجة عن الهجرة تتجاوز الزيادة الطبيعية.

ومما غذى حدة هذه الهجرة هو التوجه السياسي والاقتصادي الذي انتهجته الدولة ضمن ما كانت ترمي إليه لإنعاش الاقتصاد المنهك أو المنعدم غداة الاستقلال، مما عجل في انتهاج سياسة اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار البعد الصناعي كأولوية اقتصادية لإحداث اقلاع ونهضة تنموية، مما أدى إلى فتح مصانع وكذا مراكز وأقطاب صناعية، عززت معها أهمية المدن وزيادة الهجرات نحوها من طرف الأفراد الريفيين الذين بالإضافة إلى إمكانية حصولهم على فرص عمل، فهم يتمتعون بتمدرس لأبنائهم، بالإضافة لتوفر الرعاية الصحية لهم ولأبنائهم.

كما أن للهجرة جانب يتعلق بالجانب النفسي الذي يصنف المجتمعين الريفي والحضري إلى صنفين يكونان في بعض الأحيان متضادين بين مجتمع راقي ومتحضر ويقصد به مجتمع المدينة وما يشمله من خصائص وبين مجتمع على النقيض يوصف أنه متخلف بدائي أو بدوي، مما نتج تراتبية لدى الأفراد في أفضلية ساكنة المدينة على الأفراد الريفيين الذين لا يتمتعون بفرص الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي، مما جعل المدينة مع مرور الوقت محل تنافس ورغبة لدى الكثيرين، ولعل هذا الذي عالجه ابن خلدون حين حديثه عن خصائص المجتمعين البدوي والحضري، في ذكره العلاقة بين هذين المجتمعين الذين يعتبر أحدهما سابق للآخر وحتمية ضرورية لوجوده، حيث يؤكد على آلية انتقال البدوي إلى الحضري بقوله:"...فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة، ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج إلى الدعة وأمكن نفسه إلى قيادة المدينة"[3].

فيبرز من خلال ابن خلدون البعد النفسي والانثروبولوجي لعملية الانتقال نحو المدينة، مما يحلنا للقول أن هذه العملية سمة ملازمة للمجتمعات وضرورة لتطورها من حالة البساطة إلى حالة التعقيد، بحسب الكثير من المهتمين بظاهرة التحضر وما يرتبط بها ملامح ومن بينها الهجرة الريفية نحو المدن.

فموضوع الانتقال يشكل سمة فارقة في مسألة الهجرة نظرا لارتباطه بمسائل الانتقال في البعد المعنوي الذاتي العاطفي وكذا البعد المادي الفيزيقي إضافة إلى حالة التفاعل التي تميز هذه الأنواع من الانتقالات مفرزتا في الحين ذاته مجموعة من الأفعال والسلوكات التي هي في حد ذاتها تحتاج إلى تتبع ومقاربة لتفكيك مختلف ارتباطاتها مع المدينة والريف على اعتبار أن هذين المجالين هما المجال الذي يحوي مختلف افرازات هذه الانتقالات.

كما أن الهجرة الريفية التي تفسر على أساس انتقال جغرافي من مجال إلى مجال آخر، هي كذلك تعتبر من الناحية السوسيولوجية وكذا الأنثروبولوجية انتقال على مستوى منظومة القيم التي تتأثر بعامل الهجرة، مما يؤدي إلى إعادة تشكلها إما بقلبها كلية أو إعادة إنتاجها وفق آليات جديدة، يكون للمدينة وملامحها الدور الأبرز في موضوع القيم، حيث يجد المهاجر نفسه أمام مجتمع يحتم عليه الاندماج فيه والذوبان في عناصره المشكلة له أو البقاء في هامش الحياة الحضرية، وبالتالي العيش في حالة اغتراب حضري، مما يؤدي إلى تضاؤل وانعدام فرض الفاعلية الحضرية التي تشجع عليها المدينة التي تعيش وفق فاعلية الأفراد الذين يكونونها، وبالتالي نجاح الفاعلية المجتمعية.

I.2- الهجرة الريفية ومسألة القيم:

لقد ارتبطت المدينة مع مرور الزمن بالقيم الحضرية التي تشجع على العقلانية وكذا اللاتجانس بين الفئات الاجتماعية بالإضافة إلى تقسيم العمل وما ينعكس عنه من قيم على مستوى الأفراد الذين يجدون أنفسهم أمام تضامن عضوي يشجع على الفردانية مقابل إضعاف النزعة الجماعية التي يكون فيها التضامن آليا داخل المجتمعات الريفية التقليدية، كلها مواصفات تحتم على المهاجر الأخذ بها وبما تنتجه من قيم لكي يصل إلى حياة التحضر والتمدن.

لكن في المقابل يُطرح تساؤل انثروبولوجي آخر يتمثل في: أي نموذج ينتهجه الفرد الجزائري المهاجر من الريف إلى المدينة، في ظل عدم وضوح قيم المدينة حتى قبل هجرة الفرد إليها؟، أو بالأحرى هل نحن في المجتمع الجزائري قد بلغنا مرحلة التقدم المديني أو التحضر بالمعنى الفيزيقي والاجتماعي للظاهرة الذي بلغته المجتمعات الغربية، إلى الحد الذي أصبحنا نقيم سلم للقيم نفرق فيه بين ما هو حضري راقي وبين ما هو بدوي مخالف داخل المدينة؟، ولعل محاولة الإلمام بهذه الإشكالية الكبيرة تعيدنا للموضوع الأساسي محل الاشتغال والمتعلق بالانثروبولوجية الحضرية التي تحاول تقديم تفسيرات لعلاقة الفرد بالمجال، خاصة الحضري منه في إطار ما يعرف بانثروبولوجية الفضاء. إن محاولة تتبع هذه الإشكالية يحيلنا لمحاولة إعمال الملاحظة المباشرة أو بالمشاركة كأداة منهجية من الأدوات الأساسية التي تعتمدها الأنثروبولوجية العامة أو ما يعرف بالدراسات الحقلية أو الميدانية.

يبدوا جليا أن المدينة الجزائرية بفعل حركة الانتقال من الريف إلى المدينة، قد رسمت ملامح للتمدن من خلال العامل الديمغرافي الذي يشير إلى زيادة نمو السكان في كبريات المدن كما زاد من ظهور ونشوء تجمعات بشرية جديدة تسمى بالتجمعات الحضرية التي سوف تشكل فيما بعد المدينة على الأقل وفق العامل الديمغرافي، لكن على مستوى القيم نجد بروز اختلالات تنعكس على المجال نتيجة الهجرة الريفية الحادة نحو المدن وبالتالي تحول الهجرة كظاهرة صحية في تقدم المجتمعات وظهور المدن إلى ظاهرة مرضية تؤرق مجال المدينة وتجعله مجالا لبروز الكثير من المظاهر والظواهر التي تتنافى وقيم المدينة، ليس فقط على مستوى الأفراد بل على مستوى الحكومات التي تجد نفسها مجبرة على التعامل مع ما تخلفه الهجرة من اختلالات على مستوى المدينة، تعاملا آنيا لا يتعدى تجاوز ردود الفعل وليس البحث العميق في أسباب ونتائج الظاهرة.

كما تعددت الهجرة وتعددت أسبابها وعواملها، وأخذت عدة أوجه، استمدت هي نفسها ملامحها من التغير الاجتماعي للمجتمع الجزائري الذي في كل مرة يطرح تساؤلات حول طبيعة الهجرة وملامحها عبر الفترات التاريخية للهجرة، فظهر شكل الهجرة النصفية وكذا الهجرة الموسمية، هذه الأنواع التي فرضتها الأنماط الاجتماعية والمعيشية للأفراد سواء كانوا ريفيين يرغبون في الهجرة نحو المدينة أو العكس نتيجة عوامل تؤدي إلى الهجرة من المدن نحو الأرياف كشكل من أشكال إعادة التوازن بين الريف والمدينة.

ولذا أردنا أن ندقق انثروبولوجيا في فحوى هذه الازدواجية أو بالأحرى هذه الاستراتيجية التي يتبناها الأفراد إذا تعلق الأمر بالهجرة، فإن هؤلاء الأفراد يحاولون كسب مزايا كلا المجالين الريفي والحضري، فمن خلال ملاحظاتنا الميدانية نجد أن بعضهم يحظى بفرصة شراء مسكن أو الحصول عليه بطريقة مجانية تحت غطاء السكنات الاجتماعية الموجهة إلى فئة اجتماعية ذات خصائص معينة أو الحصول على قطعة سكن خاصة في فترة وفرة العقار الموجه للبناء، فنجد أن هذا الشخص

الريفي الذي ينتمي إلى هذا المجال (الريف)، نجده يحصل على هذه المزايا الحضرية، وفي بعض الأحيان يحصل على هذه المزايا التي لا يحصل عليها ساكن المدينة ومن يعاني من مشكل إسكان، فهذه الاستراتيجية تؤدي إلى ازدواجية الانتماء المجالي بين الحضري والريفي، هذه الازدواجية تشكل في حد ذاتها إشكال ينعكس عل المجالين على حد سواء نتيجة طغيان النزعة الذاتية الفردانية التي لا تراعي البعد المتعلق بالمصلحة الجماعية، ولعل هذا يعود إلى بعض الخصائص التي تتوفر للفرد البدوي والتي تجعله دائما يحاول تحقيق أكبر قدر من المزايا والمنافع دون مراعاة الأبعاد المتعلقة بالأحقية والأسبقية، هذه الأبعاد التي تحترم وفق معايير وقوانين تكفلها المؤسسات وأجهزة الدولة، قصد تحقيق كفاءة ونجاعة حضرية داخل المدن.

فالهجرة مرتبطة بميكانزيمات واستراتيجيات تتحكم في زيادتها أو تضاؤلها، كما تتحكم في ملامحها وعوامل حدوثها، لتبقى مزايا المدينة وما توفره من فرص على رأس عوامل الهجرة سواء كانت الهجرة النصفية والتي تتم بشكل يومي أو دوري أو هجرة موسمية ترتبط بمواسم معينة، كما هو حال الكثير من الريفيين الذين تكون هجرتهم نحو المدينة بسبب تمدرس أبنائهم وتكون العودة إلى الريف في مناسبات العطل على اختلافها، مع بقاء جل أعمالهم الاقتصادية المرتبطة بالفلاحة والرعي في الريف.

فإذا كانت الهجرة تشكل هاجسا لمجتمع المدينة ومشكلا يؤرق الحكومات والدولة ممثلة في مختلف القائمين على السياسات الحضرية، فإنها تشكل لبعض الأفراد استراتيجية لتحقيق القدر الكافي من الامتيازات والمنافع سواء كان هؤلاء الأفراد ريفيين أو حضريين، كما أن البعض كذلك يجعل من الهجرة مرحلة أولية بقصد إحداث التكيف المنشود داخل المدينة، هذا التكيف الذي يُـفَـوِّزُ بالحصول على سكن لائق بعد أن كانت هجرته نحو أطراف المدينة وضواحيها، كما هو الحال في المدن الكبرى، التي تشكلت حولها أحياء الصفيح والبناء الفوضوي وما يدخل في دائرته من مسميات.

كما أن الهجرة تحقق بروز أعلى درجات التماثل الاجتماعي بين أفراد القبيلة والعائلة الواحدة ليس داخل المجال الريفي والقبيلة فحسب، بل داخل المدينة، مما يقوي من فرص الجماعات الأولية وانتشارها في مقابل تراجع وضمور للعلاقات الثانوية التي تعتبر سمة المدينة، هذه العلاقات القائمة على التمايز والإبهام وكذا المصالح وبالتالي طغيان البعد العقلاني داخل المدينة كما يصف ذلك "ماكس فبر" في معرض حديثه عن المدينة الأوروبية "المدينة الأوربية هي قمة ما بلغته العقلنة الحضرية من ترشيد وعقلنة وسلطة وبيروقراطية، وديمقراطية ومجالس سلطوية وقضائية ومالية وقوانين ودساتير...الخ وفي محاولته لتعريف مفهوم المدينة، يقول بأن المدينة هي ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية والتفرد وحينما نعرف المدينة لا نقصد بذلك وصف أسلوب واحد للحياة ولكننا نصف مجموعة بناءات اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب الحياة، فكأن المدينة على هذا الأساس تمثل بناءات اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية والتجديد وهي بذلك وسيلة للتغير التاريخي"[4] .

لا تنعكس تداعيات الهجرة من الأرياف نحو المدن فقط على الجهة المستقبلة أو الجاذبة ممثلة في المدينة، بل تمتد حتى إلى الموطن الأصلي ممثلا في الريف في حد ذاته خاصة إذا كانت الهجرة تقتصر على المعيل الذي هو في الغالب الأب الذي يهاجر إلى المدينة بحثا عن فرص عمل ويترك وراءه أسرة سعيا لإعالتها لاحقا، هذه الأسرة التي تتأثر اجتماعيا نتيجة هذا الغياب للأب مما يثقل كاهل الأم في تربية أبنائها وهنا يكون جهدها التربوي مضاعفا ومتنوعا كمحاولة لتعويض دور الأب، مما يصعب عليها هذه المهمة وفي بعض الأحيان استحالتها نتيجة كثرة الأعباء التربوية وكذا الاقتصادية، مما يؤدي إلى انعكاس على قيم التنشئة الأسرية للأبناء، بالإضافة إلى عدم الشعور بالأمن الاجتماعي الذي يوفره الأب خاصة في ظل مجتمع تقليدي منغلق قد يخلف تداعيات سلبية على أسرة المهاجر ممثلة في الأبناء وخاصة الأم[5].

I.3- تأثير الهجرة الريفية على المجال:

لقد أخذ الإنسان بمرور التاريخ والحضارات على عاتقه مهمة الإعمار بقصد استمرار نوعه البشري، منتهجا في ذلك أساليب وأنماط تخضع للبيئة أو الطبيعة التي ظلت تمثل أشكالا متعددة من الاتصال بين الإنسان وبيئته تناغما وقطيعة، فتارة يطوعها لأغراضه مستعينا بما توصل إليه من أفكار على بساطتها اعتبرت حداثية خاصة بالنسبة للإنسان البدائي الذي أسس لفكر وفلسفة الاعمار والتعمير بالمفهوم المادي والاجتماعي، وتارة أخرى تحدث القطيعة بين الإنسان والطبيعة أو البيئة جراء ما تخبئه هذه الأخيرة من مفاجآت لا ينتبه لها الإنسان إلا حين حدوثها فتهدر نظم المدينة وبنياتها بفعل الزلازل والأعاصير وما شابهها، تاركة الفكر البشري في صراع من أجل تطويع هذه المخاطر والكوارث ومجابهتها مستعينا بجهده الفكري وتطوره التقني الحاصل على مستوى طرائق الإنجاز والإنشاء، ورغم كل ذلك لا يخلوا تطوره من الخوف الدائم والمستمر لخبايا الطبيعة.

وفي كل الأحوال يظل الإنسان مرتبطا بمجاله ويحاول باستمرار تدعيم وجوده المجالي بآليات التوافق من أجل تقوية روابط الانتماء للمجال بكل أبعاده خاصة ما تعلق بالبعد الاجتماعي الذي يتأثر هو الآخر بعناصر البيئة التي هي بدورها تتأثر بما يؤثر في المجال ومن بين ما يؤثر على المجال خاصة ما تعلق بالمدينة نجد الهجرة الريفية.

إن الحديث عن الهجرة هو حديث عن مختلف تأثيراتها على المجتمع ما تعلق بالدرجة الأولى بالإنسان والمجال، أي أن الهجرة وتداعياتها متلازمين ولا يمكن فصل ما يدور حول الهجرة عن مختلف تأثيراتها، لكن في هذه الجزئية نحاول أن نستنطق أكثر هذه التداعيات أو نستنطق ظاهرة الهجرة بحد ذاتها، بقصد الوصول إلى توصيف تتضح معه معالم هذه الظاهرة انطلاق من الهدف الأساسي للعلوم الاجتماعية التي تركز جهودها على محاولة فهم الظاهرة وتفسيرها بقصد سهولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

من هنا وجب المزيد من فحص هذه الظاهرة من خلال ما تخلفه من تداعيات مختلفة على الإنسان والمجال، بل أن هذه التداعيات لا يمكن إنكار بعضها وظهورها للعيان، ولكن البعض الأخر غير متاح للعيان وما هو متاح تتصل به تفسيرات مختلفة مترابطة فيما بينها، يكون للهجرة نصيب في حدوثها، حيث نجدها مرتبطة بمختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية والثقافية، مما يحتم إعمال المعرفة الاجتماعية وخاصة الأنثروبولوجية منها، بقصد إيجاد هذه الترابطات وبالتالي الكشف عن مختلف التأثيرات المرتبطة بظاهرة الهجرة، بحيث يمكن لنا أن نصل إلى مكامن التأثير الحقيقية لموضوع الهجرة على النسق الاجتماعي سواء في الريف أو المدينة، ولعل هذه الدراسة تحاول تجاوز المراحل التاريخية التي عرفتها الهجرة والتحضر في الجزائر وكذا ما ارتبط بالظاهرتين من إحصاءات ومعطيات ميدانية، وبالتالي نحن نحاول أن نحدد تأثير كل ذلك على البنية الاجتماعية لأي بلد من البلدان والأكثر من ذلك محاولة الوقوف على الأثر النفسي لهذه الظواهر على الأفراد.

كل ذلك انطلاقا من محاولتنا توصيف الظاهرتين الأبرز في علم الاجتماع الحضري والانثروبولوجيا الحضرية في حالة الجزائر والوطن العربي على وجه العموم انطلاقا من الكثير من القواسم المشتركة التي تضفي انعكاسات مشتركة لكثير من الظواهر في حقل المعرفة الاجتماعية.

يبرز المجال كأحد أهم المتغيرات التي هي انعكاس لمسألة الانتقال من الأرياف إلى المدن، وستمد أهميته من التداعيات التي يخلفها هذا الانتقال على المجال أو بالأحرى وبصورة أدق على البيئة السكنية، حين تكون الهجرة سببا مباشرا لبروز الأحياء العشوائية أو الفوضوية وما يرتبط بالمفهومين من مفاهيم متقاربة تؤدي في كثير من الأحيان إلى نفس المميزات والخصائص التي تتلخص في حالة الفوضى الحضرية، نتيجة البناء الغير قانوني للنازحين وأسرهم، فتعتبر تلك المساكن العشوائية معوقا للتنمية، وكذلك مصدر الكثير من الآفات والمشاكل الصحية والسلوكيات الغير سوية. وفي ورقة علمية في المؤتمر الخامس والعشرون للديموغرافيا بالقاهرة، أشارت الباحثة "عايدة البطران" إلى مشكلة الإسكان العشوائي في مصر، حيث توصلت إلى تقدير عدد المناطق العشوائية في مصر بنحو 1034 منطقة، منها 903 منطقة مطلوب تطويرها، وهناك 81

منطقة مطلوب إزالتها، ويسكن في تلك الأحياء العشوائية نحو 12.6 مليون نسمة، ويشكلون نحو 46% من إجمالي سكان المراكز[6] . مما يشكل عبئا على المجال وعلى المدينة الأم التي ستتأثر بهذه الحالة من الفوضى الحضرية على مستوى بنية المدينة المادية وما يلحق بها من تشويه للأبنية ونسق المدينة ككل، ناهيك عن التأثيرات الاجتماعية والثقافية التي تسود المدينة وكذا الأحياء الفوضوية في حد ذاتها التي تكون مجال لتفشي مختلف الآفات الاجتماعية ناهيك عن كونها مجال للانفلات القيمي الذي يؤدي إلى بروز اشكالات اجتماعية كالآفات على اختلافها[7] .

I.4- الهجرة الريفية والقيم الاقتصادية:

لا يمكن فصل الاقتصاد عن منظومة القيم لأي مجتمع من المجتمعات، على اعتبار أن النسق القيمي يشمل كل أجزاء حركية المجتمع بالمفهوم العام والشامل، حيث شهدت القيم الاقتصادية المرتبطة بالبدو والحضر فقدانا لتوازنها الذي شهدته في حالات التطور والتغير الايجابي للمجتمع، هذا التوازن الذي تحدث عنه ابن خلدون في معرض حديثه عن كل من الاقتصادين البدوي والحضري حين يبرز خصائصهما والعلاقة بينهما، هذه العلاقة التي هي في طبيعتها علاقة تكاملية في الأصل بين مجتمع بدوي سابق عن المجتمع الحضري، أسبقية تاريخية ووجودية تمهيدا لعلاقة ترابطية أزلية بين البدو والحضر.

يفسر ابن خلدون هذه العلاقة بين البدو والحضر بتخصيص أجزاء كثيرة من مقدمته لتحديد هذه العلاقة وما ارتبط بها من جوانب اقتصادية لكلا المجتمعين اللذين يعتبران تمهيدا لبلوغ غاية أسمى وهدف أعلى ارتبط ببلوغ مرحلة الحضارة التي يربطها ابن خلدون بالعمران هذا الأخير الذي في جزء كبير منه يتحدد من خلال عوامل اقتصادية تؤثر بدورها في النسق الاجتماعي سواء عند البدو الذين يعتمد اقتصادهم على تحصيل الحاجي والضروري "اعلم أن اختلاف الأجيال إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي، فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها"[8] .

وبالنسبة للحضر فعلى النقيض من ذلك، فاقتصاده بقوم على تحصيل الكمالي الزائد عن الحاجة والضرورة، وفي هذا الانتقال الاقتصادي بروز لانتقال آخر انتقال اجتماعي ارتبط بحياة المدن أو الأمصار كما يسميها ابن خلدون "ثم ان اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجي من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيه وتوسعة البيوت واختطاط البيوت والأمصار للتحضر"[9].

فالهجرة هنا بالمعنى الخلدوني لا يمكن أن تتم بدون العوامل الاقتصادية ممثلة في العلاقة بين الحاجي البدوي والكمالي الحضري، كما أن ابن خلدون بالإضافة إلى حديثه عن الهجرة من وجه نظر اقتصادية يتحدث عن ملامح وأحوال اقتصادية جديدة هي نتاج لفعل الهجرة، من ذلك ما يذكره في أجزاء عديدة منها ما تعلق بأسعار المدن وجزء الأقطار في اختلاف أحوالها بالرفه والفقر مثل الأنصار، وجزء في أن الصنائع إنما تكمل كمال العمران الحضري وكثرته وجزء رسوخ الصنائع في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة.

وفي واقعنا الحالي ارتبطت الهجرة نحو المدن بعامل اقتصادي إيجابي يتمثل في البعد التكاملي بين الاقتصادين الريفي والحضري، فهذا الأخير يجد في الأرياف والبوادي مجالات لتحقيق الغاية الاقتصادية المتمثلة في مختلف الحاجيات الاقتصادية للإنسان الحضري، وعلى رأسها مواد التموين الاستهلاكية، على اعتبار أن البوادي تمثل مجالا لإنتاج مختلف الخضر والفواكه، وبالتالي إمداد المدن بهذه المنتجات سواء بانتقال الحضريين وهم التجار إلى هذه المجالات بقصد جلبها للمدينة وبيعها، وهنا بروز لظاهرة الهجرة بالمفهوم البسيط أو هي هجرة نفعية إن صح التعبير وتدخل في دائرة الهجرة الإيجابية، وفي المقابل يتم العكس أي بانتقال الريفيين إلى المدينة بقصد تسويق منتجاتهم بحسب طبيعة المنتوج من حيث طول وقصر مدة المكوث في المدينة.

ففي كل الحالات يعتبر هذا الانتقال بمثابة هجرة نحو المدينة ويمكن تصنيفها بالهجرة الإيجابية على اعتبار أنها تحمل في طياتها أبعادا اقتصادية، ولكن هذا النوع من الهجرة يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات على مستوى المجال خاصة حين يستغل هذا المجال من طرف الريفيين لبيع منتوجاتهم بطريقة غير قانونية، وهذا الأمر الذي تشهده مختلف المدن الجزائرية، حين يتم استغلال المجال بطريقة غير قانونية، مما يؤدي إلى تشويه المجال الحضري وتوجيهه عن وظيفته الأساسية على اعتبار أنه يمثل واجهة المدن وتعبيرا عن ثقافتها وثقافة ساكنة المدينة.

مما يعيدنا إلى القول أن هذه الهجرة الغير مقننة تنعكس على المجال وعلى الاقتصاد في حد ذاته الذي يعتبر هذا النوع من التجارة خطر على الاقتصاد القومي للدولة، من هنا كانت ضرورة الحديث عن علاقة الهجرة بالاقتصاد وبالتالي علاقة كل ذلك على المجال والإنسان خاصة داخل المجال الحضري.

لكن في المقابل يطرح إشكال آخر يعتبر مظهرا من مظاهر الهجرة نحو المدن وامتداد لتأثير وطغيان عواما الطرد والجذب بين المجالين الريفي والحضري، مما أدى إلى هجرة حادة للريفيين نحو المدن وبالتالي يبدوا التساؤل عن مصير العلاقة الاقتصادية بين الريف والمدينة، هذه العلاقة التي قلنا أنها علاقة تكاملية في مناسبة سابقة، لكن مع زيادة حدة هذه الهجرة وإفراغ الريف، أدى ذلك إلى تراجع الاقتصاد الريفي وبالتالي ضياع البعد التكاملي الاقتصادي بين المجتمعين، ما يؤدي إلى خلل على مستوى الاقتصاد القومي، والذي يؤدي تراجعه إلى تفكير الدول والحكومات إلى انتهاج سياسات اقتصادية بقصد مجابهة هذه الفجوة بين المجالين الذين يعتبران محرك أساسي في الاقتصاد الوطني.

هذا الذي أدى إلى انتهاج سياسات اقتصادية تتمثل أساسا في نهج سياسة الاستيراد من دول أخرى، كاستيراد كثير من المواد التي يكثر الطلب عليها نتيجة زيادة استهلاكها وكثرة الطلب عليها، مما يفتح المجال أمام استيرادها كمحاولة لإعادة التوازن بين العرض والطلب، لكن الإشكال يكمن في ما يعرف بإغراق السوق بهذه المواد خاصة تلك التي يمكن إنتاجها ومضاعفة إنتاجها محليا والتي تكون البوادي والأرياف مصدرا حيويا لها، لكن بهذه الحركة الاقتصادية المتمثلة في الاستيراد تشهد بعض المنتجات المحلية تكدسا، مما ينعكس على انتاجها في البيئات الريفية، ليجد الريفي نفسه أمام معضلة التسويق والكساد، مما يضطره إلى الهجرة والتفكير في تغيير بيئة عمله من خلال لجوئه إلى المدينة بحثا عن مصدر رزق قار مما يعيدنا إلى لحديث عن الملامح الاقتصادية لظاهرة الهجرة.

كما تؤدي الهجرة إلى الأرياف بالمعنى السلبي بالإضافة إلى تداعياتها المجالية وكذا انعكاسها على الواقع الاقتصادي، تؤدي كذلك على المستوى القيمي إلى تراجع وضمور القيمة المرتبطة بالعمل خاصة العمل الفلاحي وما يحتويه من أنشطة سواء ما تعلق منها بخدمة الأرض أو تربية المواشي أو ما تعلق بالحرف التقليدية، حيث أدى شغور البوادي من العنصر البشري وتراجع أعدادها بفعل موجات الهجرة، أدى إلى إفراغ الريف من هذا العمل الذي بالإضافة إلى كونه إضافة اقتصادية هامة، هو كذلك تعبير عن قيمة ظلت ترافق الإنسان البدوي والمتمثلة في قيمة العمل البدوي، حيث أصبح مع مرور الوقت العمل الفلاحي يُنظَر إليه على أنه علامة للبؤس والشقاء في مقابل زيادة قيمة العمل الحضري الذي ينظر إليه على أنه علامة للتقدم والتطور على كافة الأصعدة، إضافة إلى الفرص الممنوحة للفرد الحضري في مقابل انعدام كل ذلك في الأرياف والبوادي.

كما خلفت العلاقة بين الاقتصادي والاجتماعي تصنيفات ارتبطت بالمخيال المجتمعي سواء كان ريفيا أو حضريا، أدى مع مرور الوقت إلى بروز ما يعرف بالتراتبية الاجتماعية التي أدت إلى بروز نمطية في الأحكام المتعلقة بالمجتمعين الريفي والحضري، بين مجتمع يحمل قيم التقدم والتطور وبين أخرى على النقيض من ذلك ارتبطت بقيم التخلف والتراجع الاجتماعي ومجال لبروز مظاهر البؤس والشقاء بفعل خصائص البادية التي تتميز بخشونة العيش وشظفه، كما بين ذلك ابن خلدون في معرض حديثه عن البيئة وتأثيرها على الفرد خاصة ما تعلق بالبيئة البدوية، وكما تحدث عن ذلك "موريس هالبواك" في كتابه حول المورفولوجيا الاجتماعية بالمعنى الحضري أو علم السكان، كما يبرز التناقض واضحا بين الفلاحة التي تعتبر من أنشط

المهن التي يعتمدها الاقتصاد القومي بفضل القيمة الاضافية التي يساهم بها هذا القطاع، في حين نجد أن الفلاح يعاني الفقر وعدم الاهتمام كتناقض بين قيمة الفلاحة وتراجع قيمة الفلاح[10].

I.5- الهجرة ومسألة التريف:

يعتبر هذا العنصر من أهم العناصر المرتبطة بهذا الموضوع، نظرا لارتباطه كمحصلة لمجموع الانتقالات السابقة الذكر والمتمثلة أساسا في الانتقال الجغرافي وما تبعه من انتقال على المستوى القيمي، على اعتبار أن الأول يؤدي إلى بروز ملامح الثاني، بالاضافة إلى أن مسألة التريف أصبحت في حد ذاتها قيمة تحمل معاني الانتقال الجغرافي والقيمي معا، كما أن مسألة التريف اليوم باتت من بين أهم الموضوعات التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بعلم الاجتماع الحضري من جهة وكذا الانثرولولوجية الحضرية من جهة أخرى، هذه الأخيرة التي تبحث في المعاني الاجتماعية المرتبطة أساسا بالسلوك الانساني وملامح تغيره وكذا دوافع هذا التغير، آخذة في ذلك العوامل التقليدية المرتبطة بالعادات والتقاليد التي هي في نهاية المطاف تعبير عن القيم، بالإضافة كذلك إلى أن الانثروبولوجية الحضرية تعنى باللحظة المعاصرة ودوافع السلوك وملامحه داخل المدينة المعاصرة وفي ذلك تقاطع كبير بينها وبين علم الاجتماع الحضري.

حيث يشير تريف المدن إلى حالة من الانتكاسة الحضرية التي تشهدها المدن متمثلة في المظاهر البدوية التي عرفتها وتعرفها المدن نتيجة الهجرات الحادة نحوها، مما جعل هؤلاء المهاجرين يقومون بسلوكات وأفعال لا تتوافق مع متطلبات المدينة وثقافتها الحضرية، وكأن المهاجر أمام حالة فرض واقع جديد داخل المدينة من خلال انتهاجه وتبنيه لأفعال بدوية ريفية كحالة من حالات التكيف واستراتيجية من استراتيجيات البقاء داخل المدينة خاصة في السنوات الأولى من الهجرة بداية بإنشاء المسكن الذي يتخذ الشكل البسيط باعتماد مواد تقليدية بسيطة في عمليات الإنشاء ومرورا بالجانب اللاقانوني الذي يطبع استفادته من مختلف الشبكات المرتبطة بحياته من شبكة للكهرباء والغاز وتزود بمياه الشرب وكذا قنوات للصرف الصحي، مما يشكل مع مرور الوقت ما بات يعرف بالعشوائيات أو البنايات الفوضوية وما شابهها، هذه الأخيرة التي تعتبر أولى نتاج هذا الانتقال من جهة وكذا من أهم مظاهر تريف المدن من جهة أخرى، مما يعجل ببروز نتائج هذه العشوائيات على المدي القريب والبعيد حين تتحول هذه الأحياء إلى بؤر للأمن واللاستقرار.

لا يرتبط التريف بالجوانب المادية في إنشاء المدن فحسب، بل يتعداه إلى الجانب القيمي الروحي والمعنوي، حين يتعلق الأمر بالجوانب المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية ونوعيتها داخل الحي الفوضوي أو حتى داخل المدينة نفسها على اعتبار أن حالة التريف لا تقتصر على الحي الفوضوي فقط، بل حتى المدينة تكون مسرحا لهذه الظاهرة التي تستمد قوتها وعوامل استمرارها من العلاقات الاجتماعية المغلقة المبنية على العلاقات الأولية المستمدة من الروابط الدموية والعشائرية، حيث تبرز مع مرور الوقت مجموعة من الأحياء حتى داخل المدينة تنتمي إلى نفس القبيلة والعشيرة نتيجة الهجرات المتلاحقة لهؤلاء، مما يكون أحياء قبلية داخل المدينة، وما يتبع ذلك من ترسيخ ثقافة جديدة (ثقافة وافدة) أمام ثقافة المدينة (ثقافة أصلية)[11].

فعملية الهجرة والنزوح لا تؤدي فقط إلى تأثر النازحين بالمجال الحضري بل هم كذلك يؤثرون فيه "ومن نتائج النزوح الريفي ليس فقط تأثر النازحين بالنمط الحضري، بل أيضا بتأثير هؤلاء في نمط الحياة الحضرية، إذن ليس هناك تأثير يسير في اتجاه واحد وكثيرا ما يعتقد بعض الباحثين أن الجماعة المهاجرة هي التي تتأثر فقط بالمكان الحضري من خلال معيشتها بالمدينة، إلا أن الحقيقة أن أفراد هذه الجماعة يؤثرون أيضا في نمط الحياة الحضرية"[12]، عن طريق فرض نمط حياة جديدة قديم بالنسبة لديهم في محاولة لتجاوز التزامات المدينة وصعوبة العيش فيها نتيجة الافتقار لمتطلبات العيش حتى الضرورية منها، فيتم اللجوء إلى استحضار البنية التقليدية وما تحويه من تمفصلات ومظاهر في بعض الأحيان تتنافى مع روح المدينة وثقافتها.

كما أدت ظواهر التريف الحضري أو تريف المدن إلى تشكيل عبئ جديد ليس فقط على البناء والقيم فحسب، بل تعداه ليشكل عبئا على المنظومة الحضرية، حسن يتعلق الأمر بالسياسات الحضرية التي تنتهجها الدول في محاولة لإضفاء التنظيم والتسيير الحضري على المجالات الحضرية في محاولة لبسط الهيمنة الحضرية على كامل الرقعة الحضرية سواءا كانت أقاليم بأكملها أو كيانات حضرية ممثلة في المدن والبلديات، من خلال تفعيل مختلف آليات المجابهة والمراقبة للنسيج الحضري المبني أو المراد بناؤه مستقبلا، فسياسة المدينة هي سياسة بين وزارية مندمجة مبنية على التعاقد والتشارك وترمي إلى تنفيذ برنامج عمل والقيام بتدابير من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة وكذا بلورة نموذج حكامة تلعب فيه الدولة والجماعات المحلية دورا رئيسيا في التنمية المحلية بشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وكل الفاعلين المحليين في إطار رؤية مشتركة وترتيب للأولويات وخطة عمل تشاورية، ويجب أن تنطلق سياسة المدينة من رؤية شمولية جديدة للمجال الترابي ويجب أن تستند على كل الدراسات التي تمكن من وضع المدينة داخل إطارها الجهوي والوطني، فهي تهدف إجمالا إلى تطوير مدن شاملة ومنتجة ومتضامنة ومستدامة[13] .

لكن أمام ظاهرة التريف، تقف السياسات الحضرية عاجزة في الحد من نتائج هذا التريف، بل حتى التريف في حد ذاته، نتيجة حالة الانفلات التي عرفتها المدن وتدهور هذه الأخيرة نتيجة افتقار السياسة الحضرية لآليات التحكم أو قصورها في بعض الأحيان في أداء وظائفها التنظيمية، لتجد السياسة الحضرية أو بالأحرى القائمين على السياسة الحضرية أنفسهم أمام معضلتين أساسيتين تتمثل الأولى في إيجاد حلول للمدن القائمة ومحاولة تقويمها والثانية في إنشاء تجمعات حضرية جديدة كمحاولة لتصحيح الأخطاء الحضرية التي عرفتها المدن الأم وكذا استيعاب مختلف الهزات الحضرية المتمثلة في النمو الديمغرافي المتزايد والحاد وما يتبع هذا النمو من زيادة في الأعباء الحضرية المترتبة عن سد وتحقيق هذه الاحتياجات الحضرية للساكنة داخل هذه المدن المكتظة.

ومن أجل تجاوز بعض من الانعكاسات السلبية لظاهرة تريف المدن يمكننا الاستعانة ببعض الحلول التي نجد أنها يمكن أن تخفف من وطأة هذه الظاهرة وتعطي للمدينة فرصة للتعافي شيئا فشيئا من هذه التبعات، هذه الحلول أو الاقتراحات التي يمكن تعدادها على النحو التالي:

- إعادة الاعتبار للمعرفة الاجتماعية وخاصة ما تعلق بالعلوم السلوكية وعلى رأسها علم الاجتماع بحقله المتمثل في علم الاجتماع الحضري من أجل مقاربة مختلف الظواهر الاجتماعية التي تدور داخل المدينة وبالتالي مرافقة المعرفة الاجتماعية عموما لكل أوجه التغير الاجتماعي من أجل الكشف عن أوجه ومظاهر هذا التغير.
- إعطاء أهمية للمجتمع الريفي كما المجتمع الحضري على اعتبار أن الريف هو مصدر هذه الهجرات وذلك من خلال الاهتمام بالفرد الريفي وبنشاطه الأساسي المتمثل في الزراعة وما يرتبط بها من نشاطات أخرى، وجعل الريف محور إهتمام السياسات الحضرية ولا يقل أهمية عن المدينة والفرد الحضري، من خلال تفعيل برامج التنمية في المناطق الريفية بما يتلاءم مع طبيعة هذه المناطق والنشاط السائد فيها.
- إبراز دور التخطيط الحضري من خلال تفعيل مبدأ الاستشراف والتنبؤ بمستقبل المدن، الأمر الذي يؤدي إلى تفادي الكثير من الاشكالات المرتبطة بالمجال والتي يأتي على رأسها الأحياء الفوضوية هذه الأخيرة التي تكسب علة وجودها من خطأ في تقديرات المستقبل الديمغرافي للمدن.
- تفعيل الدور الرقابي الحضري من خلال مختلف الأجهزة والآليات المخول لها القيام بهذه المهام كشرطة العمران على سبيل المثال وذلك من أجل مراقبة النسيج الحضري وتنظيمه بدل تركه عرضة لبروز العشوائيات والأحياء الفوضوية.
- تعميق الفكر المرتبط بالمواطنة من خلال التشجيع على النهوض بالمدينة الحضرية وجعلها مركزا لبروز المواهب والأفكار التي تؤدي إلى حياة المدينة عبر مختلف النشاطات الثقافية والفنية لجعل المدينة حية بدل موتها وجعلها مجرد مراقد خالية من أي حياة، مما يجعل الساكنة في حالة هامشية واغتراب حضري.

- التشاركية الحضرية من خلال إشراك الفاعلين الحضريين بكل تخصصاتهم في إعداد البرامج الموجهة للمدينة، بالإضافة إلى إشراك المستهلكين للمجال، أي الساكنة في إعداد هذه البرامج من خلال التشجيع على الانخراط في مختلف فعاليات المجتمع المدني، هذا الأخير الذي يلعب دورا مهما في تسيير المدن وتنظيمها والمحافظة عليها.

II - الخلاصة :

لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن القيم بدون الرجوع إلى موضوعها المتعلق بالأنثروبولوجية، هذه المعرفة التي تجعل من القيم محكا مهما عند مقاربتها واقترابها من تفسير ما تعلق بأي مجتمع من المجتمعات، على اعتبار أنها تبحث في تأثير المجال والإنسان عل بروز القيم وتشكلها من جهة، كما تبحث في استمرارية هذه القيم عبر مرحل تكون المجتمع أو بالأحرى مراحل التغير الاجتماعي الذي يعرفه أي مجتمع من المجتمعات مهما كانت درجة تقدمها أو تخلفها، فالانثروبولوجية لا تجعل من التقدم والتخلف مبدأ في مقاربتها للمجتمع بقدر ما تحاول الإلمام بحيثياته وما تعلق بكل من الوصفين (التقدم والتخلف)، والأكثر من ذلك الكشف عن سلم القيم الذي يصنعه كل مجتمع من المجتمعات، هذا السلم المتكون من طرفي التقدم والتخلف وما يؤثر في كل منهما، كما تختلف هذه التصنيفات والمعايير من مجتمع لآخر بحسب تصورات الأفراد لكلا المجتمعين سواء الريفي أو الحضري.

ولعل الانثروبولوجية اليوم عبر فرعها الحضري تجد في موضوع الهجرة من أهم مواضيع الاشتغال ذات الأبعاد المعرفية المهمة في محاولة فهم المجتمعات المعاصرة، فالهجرة تعتبر موضوعا شائكا ومعقدا ومتراكب المتغيرات، هذه الأخيرة التي تدخل في كثير من الموضوعات ذات الارتباط الوثيق بمسألة الهجرة، حيث نجد بروز ظاهرة الأحياء العشوائية كموضوع قائم بذاته وكذا موضوع أزمة السكن الذي تعتبر الهجرة سببا بارزا في حدوثه وتشكله، بالإضافة إلى مسألة الاندماج الاجتماعي داخل المدن وارتباطه بمسألة الحراك الجغرافي الذي عرفه الأفراد في فترات زمنية مختلفة، إضافة إلى مسألة التريف الحضري أو تريف المدن، هذا الموضوع الذي طفا على سطح الموضوعات الهامة في علم الاجتماع الحضري. يضاف إلى ذلك كله أن فعل الهجرة تحدده دواعي الاستراتيجية من قبل الأفراد، مما يجدد البحث في المكامن الحقيقية وغير الاعتيادية التي تحرك الهجرة جعلها كاستراتيجية بالنسبة للأفراد، فالهجرة ليست عملا اعتباطيا ولكنها قرار مدروس ومحسوب وذلك من خلال المقارنة بين مزايا الهجرة إلى المدينة ومثالب هذه الهجرة، فالمهاجر حين يقرر الهجرة ينخرط في بناء استراتيجية خاصة ودقيقة من خلالها يتمكن من الانتقال من مجال حياتي إلى مجال حياتي آخر مختلف عنه تماما، ولكن هذا الانتقال لا يحدث على شكل طفرة أو قفزة في المجهول، لأن المهاجر ليس هو المتشرد التائه، بل هو إنسان اقتصادي بالدرجة الأولى يقوم بأفعال عقلانية وغائية بالمعنى الفيبري.

كلها مواضيع وأخرى ارتبطت بصفة مباشرة وغير مباشرة بالهجرة الريفية، مما يجعلنا نستحضرها كموضوع مهم في مقاربة كثير من إشكالات وظواهر المدن اليوم، من خلال تكثيف جهود البحث والمقاربة لتفكيك كل ما يرتبط بمسألة الانتقال الجغرافي وكيف ينعكس على التحول والتغير القيمي للمدينة، وكيف ينعكس كل ذلك على ثقافة المدينة، هذه الأخيرة التي وجدت عبر التاريخ كحواضر تمثل مختلف أوجه التقدم والرقي الإنساني بوصفها مجال للإشعاع العلمي والثقافي وكذا الابداعي.

وفي الأخير نجد أن تناول مثل هذه المواضيع المرتبطة بواقع المدن من شأنه أن يعمق الفكر والتفكير في بيئات العيش الحضري من خلال الوقوف على نوعية الحياة وجودتها أو ما بات يعرف مؤخرا "بأنسنة المدن" (جعلها مدينة إنسانية)، هذا المفهوم الذي بدأ يتنامى مع مرور الوقت في الأوساط العلمية والذي يهدف إلى جعل المدينة مكانا للعيش المشترك من خلال أنسنة مناحي الحياة فيها، بعيدا عن كل مصادر القلق الحضري التي من شأنها أن تجعل المدينة مكانا هامشيا للعيش، عن

طريق مجابهة الاشكاليات المرتبطة بالمدينة كمشكلة الانتقال أو الهجرة الريفية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل دور وقيمة المعرفة الاجتماعية أثناء مقاربة أي ظاهرة مرتبطة بالمدينة مهما كان نوع هذه المقاربة سواء السياسية منها أو الاقتصادية وكذلك الثقافية على اعتبار أن المدينة في نهاية المطاف هي نتاج لتفاعل كل هذه الجوانب وغيرها ُمعبرا عنها من خلال سلوكات الأفراد وأفعالهم الاجتماعية.

- **الإحالات والمراجع :**

[1]-Côte Marc (1997) , **L'Algérie – ou l'espace retourne**-, media maison de la culture, Algérie, p119

[2]- علي التومي وآخرون (1997)، **المغرب العربي**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ص.76.

[3]- عبد الرحمن محمد ابن خلدون تحقيق وتعليق محمد الصديق المنشاوي (2005)، **المقدمة**، القاهرة: دار الفضيلة، ص.157.

[4]- محمد عاطف غيث (2009)، **علم الاجتماع الحضري مدخل نظري**، مصر: دار المعرفة الجامعية، ص.33.

[5]- فضل عبد الله الربيعي (2010)، **الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة**، صنعاء: دار الكتاب، ص.154.

[6]- محمود قرزيز (2009)، **الهجرة وتغير القيم الحضرية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، *6* (29)، الجزائر: جامعة: سطيف، ص.252 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39722 (تاريخ الزيارة: 28 /03/ 2024).

[7]- أبو بكر السقاف (1980)، **مشكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية**، صنعاء، مجلة دراسات يمنية، آلا يوجد رقم مجلد (24)، اليمن: جامعة صنعاء، ص.69.

[8] - المرجع السابق، عبد الرحمان محمد ابن خلدون (2005)، ص 154

[9]- نفس المرجع، عبد الرحمان محمد ابن خلدون (2005)، ص 154

[10]- حبيب العايب (2017)، **أزمة المجتمع الريفي في مصر نهاية الفلاح؟**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ص.32.

[11]- عبد الحميد بوقصاص (2004)، **النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري**، الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية،ص.209-210

[12] - محمود الكردي(1986)، **التحضر**، القاهرة: دار المعارف، ص.166.

[13] -حميد القستلي(2013)، **حكامة المدن: نحو مستقبل حضري أفضل**، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ص.109.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

محمد ذرذاري ، (2024)، **الهجرة الريفية بين الانتقال الجغرافي والتحول القيمي** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 16(02)/ 2024، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص.ص 23- 34).